في مهمته، وانْ شكّك في امكان صمود مثل تلك الحكومة، على خلفية المشاكل التي ستواجهها. فصحيفة «هآرتس» رأت، في تحليل تضمّنته افتتاحيتها عشية تكليف شامير، ان ليس هناك ما يحول دون تشكيل حكومة يمين ـ متدينين، لكنها ذكرت انها «مسألة اخرى اذا كانت حكومة كهذه مؤهلة لادارة شؤون الدولة في الظروف التي نشأت، تحديداً على الساحة الدولية. فمن الصعب الافتراض ان واشنطن سوف تتخلّى عن مبادرتها لجلب الاطراف في الشرق الاوسط الى طاولة المفاوضات... واذا كان هناك شك في ان الحكومة السابقة، برئاسة شامير، مؤهلة لأن تغرس الآمال في صحة عزمها على التقدّم في العملية السياسية، والاستجابة لتوقعات الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا، فانه من الواضح تماماً، ان حكومة مع شركاء من اليمين ليس بامكانها، على الاطلاق، ابداء مثل هذه الاستجابة. ويبقى السؤال، كم من الوقت بامكان مثل هذه الحكومة ان تستمر اذا اقحمتها سياستها في عزلة دولية خانقة، وربما تسبّبت في تعريض الهجرة من الاتحاد السوفياتي للخطر؟» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٩٠). ورفضت «هآرتس» فكرة العودة الى حكومة الوحدة الوطنية، على الرغم من المخاوف الكامنة في تشكيل حكومة يمين ـ متدينين: «يجب رفض كل محاولة للعودة الى تشكيل حكومة مشابهة لتلك التي سقطت قبل شهر. فالوضع الذي بسببه حجب المعراخ الثقة عن حكومة شامير لم يتحسن، بل ربما تأزم أكثر. وحكومة شامير التي ستقام الآن، مع المعراخ او بدونه، ستكون أقل قدرة من سابقتها على تحريك عملية السلام. فالقول ان حكومة الوحدة أفضل من قيام حكومة يمينية ليس له ما يستند اليه» (**المصدر نفسه**).

امّا المعلّق، يوئيل ماركوس، فرأى ان من بين الامكانات الثلاثة المطروحة الآن (حكومة وحدة وطنية، او حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة بيرس اذا عاد التفويض اليه جرّاء اخفاق شامير)، فان امكان تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة شامير «في الظروف القائمة، هو اهون الشرّين، ولكن ليس نهاية العالم». فعلى حد تعبيره، «اذا قامت حكومة ضيّقة القاعدة برئاسة شامير، سوف يتضح لها، فجأة، ان الحكم ليس لعب اطفال: فمصير الدولة سيلقى على كتفيها. ولن تستطيع، بعد، ان تتهم بيرس وبايلين بالمسؤولية عن كل تقصيراتها، وان تنسب تدهور العلاقات مع واشنطن الى النهج ' الاستسلامي والتآمري' لحزب العمل». وخلص ماركوس: «فاذا قامت حكومة ضيّقة القاعدة، برئاسة شامير، فاننا سنعرف، وبسرعة، اين نقف. فمع أكثرية ضئيلة، ومع الكثير من الاتفاقات الائتلافية والالتزامات، فان هذه الحكومة سوف تسقط سريعاً، اذا لم تعد الى الصواب. وعندها سنتوجه الى انتخابات مبكرة (هناك من يتوقعها في نهاية هذا العام) ونحن، على الاقل، على علم بجوهر المعركة. وسوف يكون من الاسهل علينا ان نقرر من نريد؟ وماذا نريد؟ فالتعادل لن يكون» (**المصدر نفسه**، ١٥/٥/١٩٩٠).

في المقابل، اعتبر المعلّق أ. شفايتسر، ان شامير والحكومة التي قد يشكّلها ليسا أهون الشرّين. «فوفقاً للاضرار التي ألحقها بمكانة اسرائيل الدولية، وبناء على الاضرار التي الحقها بالعلاقات الحيوية مع الولايات المتحدة الاميركية، فهو الاسوأ من بين رؤساء الحكومات الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل». وعلى حدّ قوله، «فلو ادرك شامير ما يدور حوله، لكانت اقلقته التحركات التي بدأها القادة العرب لبناء تحالف فيما بينهم. ولو كان مدركاً لما يجرى في الدول المجاورة، لحاول الاقتراب أكثر من الولايات المتحدة، بدلاً من التصادم مع زعمائها ومع الرأي العام فيها. فالرئيس حسني مبارك بامكانه ان يطرح نفسه، حالياً، على انه المقرّب من الاميركيين والمحقق لسياستهم؛ وامّا شامير، فلم يبق له سوى التبجح بالشراكة الاستراتيجية، التي يخبو رونقها، ضد الاتحاد السوفياتي. فبماذا، وكيف، ستتمكّن اسرائيل من خلق توازن في وجه التحالف العربي الآخذ بالتوثّق، بعد ان اخذت تتحوّل، بقيادة شامير، الى مصروع المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٤/٥/١٩٩٠).

هاني العبدالله